الإبادة الجماعية البوروندية عاميّ ١٩٧٢/١٩٩٣ بين الإنكار والاعتراف

اعداد

هدى رجب أبو بكر عيسى

طالبة دكتوراه بقسم التاريخ كلية البنات جامعة عين شمس

Email/ huda.abubakar@yahoo.com

ملخص: الإبادة الجماعية البوروندية ١٩٧٢/١٩٩٣

عانت بوروندي لفترات طويلة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والتي وصلت حد الإبادة الجماعية لجزء من شعبها عام ١٩٧٢ والمعروف بعام الرعب بين السكان والذي تمخض عنه القضاء على النخب المثقفة من الهوتو على أيدي الحكومة التوتسية. ولم تهدف تلك السياسة إلى قتل الهوتو فقط بل منع الأحياء منهم من حق التوظيف والملكية والتعليم، أو حتى فرص تحسين المعيشة. وكانت قوات الجيش البوروندي الجناة الرئيسيين، مما يعني أن الإبادة الجماعية ارتكبت من قبل الدولة والعسكريين. ليس هذا فقط بل تعرضت البلاد لموجة أخرى من أعمال العنف عام ١٩٩٣ والتي تمخض عنها إبادة الهوتو للأقلية التوتسي . والملفت للنظر أن منظمة الأمم المتحدة اعترفت بالجرائم التي وقعت في بوروندي عام ١٩٩٣ واعتبرتها أعمال إبادة جماعية عكس أحداث عام ١٩٧٢.

(ABSTRACTED)

Burundi has suffered long periods of political and social unrest, which has reached an end to the genocide is part of the people in 1972 and known as the year of horror among the population, which resulted in the elimination of the educated elite of Hutu by the Tutsi government. That policy was not intended to kill the Hutu but also prevent them from neighborhoods right to employment, property, education, or even opportunities to improve the living. The Burundian army forces the main culprits, which means that the genocide committed by the state and the military. Not only that, but the country suffered another wave of violence in 1993, which resulted in the extermination of the Tutsi minority Hutus. The striking that the United Nations has recognized the crimes that took place in Burundi in 1993 and considered acts of genocide unlike 1972 events.

كانت السلطات الحاكمة التوتسية في بوروندي ظالمة لشعبها، وبخاصة المجموعات العرقية التي أُبعدت خارج السلطة السياسية، فقد استخدمت القوة لفرض سيطرتها عليهم. كما كان الجيش البوروندي المتحكم في السلطة السياسية آنذاك فضلاً عن احتكاره الحياة الاقتصادية، كما كان

مصدر العنف الموجه بالدرجة الأولى ناحية مواطنيه، وبشكل خاص جهة النخب المثقفة من جماعة الهوتو العرقية. حيث مارس عمليات التهديد والتعذيب والقتل لحساب جماعة التوتسي مقابل العفو عن الجرائم الرسمية، مما كرس سياسة الإفلات من العقاب والفوضى؛ من أجل الحفاظ على استمرار قيام النظم الحاكمة.

وهكذا، عانى الهوتو دوماً من المؤسسة العسكرية والتسلط السياسي للأقلية التوتسية، وتمخض عن مطالباتهم ببعض حقوقهم الإنسانية تعرضهم للاعتقال التعسفي والقتل إضافة إلى التشرد واللجوء. ففي منظور الأقلية الحاكمة، كان يجب أن يحيا الهوتو خاضعين لقيادة التوتسي باعتبارهم من يستحقون الحكم. لذا، قوبلت جميع طلباتهم بالرفض من قبل السلطات. بل وأنكرت الجماعة الحاكمة الشخصية الجماعية للهوتو(نفي الآخر) للتحقير من شأنهم، ورفض قبول مشاركتهم لهم في السلطة ، كما رفضوا مبدأ الحوار معهم والذي يقوم أهم شرط فيه على الاعتراف بحق الآخر، مستخدمين القوة في التعامل معهم كما حدث عام ١٩٧٢. بالإضافة إلى استبعادهم من المشاركة في مؤسسات الدولة الرسمية منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٧.

وهكذا، تواجدت جماعة الأقلية الحاكمة على الساحة السياسية لفترات طويلة مما جعلها على دراية فائقة بأمور الحكم، في نفس الوقت الذي استبعدت فيه جماعة الهوتو الأغلبية العرقية من السلطة والتي عاشت فترات طويلة لا تدري شيئاً عن كيفية إدارة البلاد مما تمخض عنه إخفاقها في إدارة أزمة عام ١٩٩٣؛ نتيجة قيام بعض المدنيين بقتل جيرانهم التوتسي عامئذٍ، بل وقتل بعضهم البعض في أحيان أخرى.

والملفت للنظر أن منظمة الأمم المتحدة اعترفت بالجرائم التي وقعت في بوروندي عام ١٩٩٣ واعتبرتها أعمال إبادة جماعية عكس أحداث عام ١٩٧٢، إلى جانب التناقض الشديد في تقارير بعثة تقصي الحقائق لعام ١٩٩٥ ولجنة التحقيق الدولية عام ١٩٩٦. لهذا، سوف نتناول الحديث عن إبادة عام ١٩٧٢ و١٩٩٣ من منظور الأمم المتحدة.

أولاً : موقف الأمم المتحدة من الإبادة الجماعية البوروندية عاميّ ١٩٩٣/١٩٧٢

تنتهك جريمة الإبادة الجماعية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، يأتي على قمتها الحق في الحياة، والذي نصت عليه العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية. ووفقاً للتعريف الوارد في المادة الأولى من اتفاقية الإبادة الجماعية فإن انتهاك الحق في الحياة لا يحتاج إلى أي تأكيد، فأي فرد في

العالم له حقوق أساسية يجب حمايتها من أي انتهاك[١]. على الرغم من ذلك، فإن العبرة لا تكمن في الصكوك والمواثيق الدولية، ولكن في مدى احترام وتنفيذ هذه المواثيق الدولية[٢]. وهو ما لم تلتزم بوروندي به، وبخاصة في ظل صمت العالم الخارجي عما كان يدور في هذه البلاد. كما سنرى.

أ- الإبادة الجماعية للهوتو عام ١٩٧٢

قامت سياسة النظم الحاكمة في بوروندي أعوام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ على التخلص من الشخصيات الهوتوية البارزة(*). هذا، وقد استهدفت عمليات الإبادة الجماعية عام ١٩٧٢ إرساء نظام اجتماعي مختلف؛ للقضاء على نخب الهوتو المتعلمة بشكل فعلي أو المحتملة في المستقبل حتى يتجنبوا أي تهديدات محتملة لهيمنتهم على التوتسي على الأقل للجيل المقبل(٣). كما هدفت إلى تحقيق التعادل ديموغرافياً (المساواة العددية) بين الهوتو ٨٥% والتوتسي ١٤% بتقليل عدد السكان الهوتو(٤). كما لم تهدف تلك السياسة إلى قتل الهوتو فقط بل منع الأحياء منهم من حق التوظيف والملكية والتعليم، أو حتى فرص تحسين المعيشة[٥].

وقد أعلنت الحكومة إحباطها لمحاولة إبادة جماعية ضد التوتسي في بوروندي، لتبرير عمليات القتل في جماعة الأغلبية العرقية[٦]. فتم اغتيال القادة العسكريون الهوتو عام ١٩٧٢، وهو فصيل سياسي مهم؛ للسيطرة على أجهزة الحكومة ومن ثم ممارسة السلطة الفعلية على الدولة. وفي مايو عامئذٍ، اتجهت الحكومة نحو القضاء التام على نخبة الهوتو من أجل احتكار السلطة[٧]. فلم تكن الإبادة من عمل الهوتو ولكن تنفيذ الدولة والحكومة التوتسية[٨]. كانت قوات الجيش البوروندي الجناة

الرئيسيين، مما يعني أن الإبادة الجماعية ارتكبت من قبل الدولة والعسكريين[٩].

ومما يسترعي النظر كذلك أن المحرضين الرئيسيين – المنظمين والجناة - كانوا من قضاة المحاكم والأركان العامة للجيش وأهمهم ميكومبيرو رئيس الدولة ووزير خارجيته أرثيمون سيبانانيي " المنظم الرئيسي لعمليات القتل الجماعي" وعدد آخر من الوزراء والمديرين والمستشارين، إضافة إلى عدد من اللاجئين التوتسي من رواندا، وقادة الوحدات العسكرية والضباط والجنود وأعضاء حركة رواغاسوري الثورية* وحكام المقاطعات والسياسيين والمثقفين والمدنيين التوتسي[١٠].

وكانت الإستراتيجية المستخدمة هي الإبادة الجماعية الانتقائية النوعية للهوتو، بالاشتراك بين الجيش البوروندي والجماعات المسلَّحة من شباب التوتسي الذين يتصرفون وفق اسم جمعية شباب حزب أبرونا وتنظيم رواغاسوري الثوري ومجموعات الحرس المدربة من قبل المسئولين الحكوميين والموظفين الحكوميين إلى جانب مشاركة التوتسي العاديين[١١].

كان المثقفون الهوتو هم أول الضحايا؛ أي الطلاب بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعة والمعلمون والأطباء والممرضون والقساوسة ورعاة الأبرشيات ومديرين المدارس ورجال الأعمال وأصحاب المتاجر والموظفون المدنيون وموظفو المصارف. وقد فقدت معظم أسر الهوتو أفراداً منها. ثم استولى التوتسي على منازلهم. على الرغم من ذلك فلم يكن هناك أية تحقيقات قضائية رسمية، ولا مساءلة ولا جهد مبذول لتقديم المسئولين عن أعمال القتل إلى العدالة[١٢]. ففي غضون شهرين من عام ١٩٧٢، كانت بوروندي قد فقدت النخبة من الهوتو تحت ستار الحفاظ على النظام[١٣]. وبدراسة الطبيعة الموجهة لعمليات القمع الحكومي ومتابعته في تحديد الجنس والعمر والانتماء العرقي، لوحظ أن الذكور الهوتو وقعوا ضحايا الإبادة الجماعية الانتقائية - لأنهم تلقوا

التفضيل في مجال التعليم عن البنات، وكانت عمليات الإعدام تلك تتم بسرعة بلا رحمة ودون معارضة تقريباً من داخل البلاد[١٤].

وهكذا، جاء معظم الضحايا من الذكور المتعلمين والأغنياء من الهوتو، يتضح ذلك من خلال الإبادة المنظّمة للسلطات الإقليمية في بوروري ورومونج. كما قتل حوالي ١٤٠٠- ١٥٠٠ ذكر في الأعمال الانتقامية في روتوفو Rutovu وحدها[١٥].

في ضوء تلك السياسة، وصلت أعداد الضحايا إلى حوالي ٣٠٠ ألف نسمة بالنسبة لعدد السكان آنذاك ٣-٤ ملايين نسمة؛ أي ما يصل إلى ٣.٥% من السكان الهوتو آنذاك. مثل مجموع الضحايا الذكور ١٠-١٥% في مجموعة الأغلبية[١٦]. فقد قتل حوالي ٧٥% من الهوتو المتعلمين ببوروندي[١٧].

على الرغم من عجز هذه الفئة التي تم استهدافها من النخبة الذكورية عن حماية أنفسهم - حيث شكلوا أهدافاً سهلة المنال - إلا أن وجودهم شكل خطراً كبيراً على حكم الأقلية؛ لأنهم امتلكوا سلاح العلم وكانوا قادرين على المعارضة والوصول للحكم.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل استغلت السلطة البوروندية الظروف المعيشية للتنكيل بضحاياها مثل حرمانهم من الحصول على الغذاء، وإجبارهم على البقاء في منازلهم؛ بقصد تعرضهم للجوع الذي يفضي بالضرورة إلى الموت[١٨]. وهكذا، يبدو بجلاء من النموذج البوروندي ثبات القصد الجنائي لدى جماعة التوتسي في القضاء على الهوتو ذوي الأغلبية.

في ضوء تلك السياسة، وبموجب المادة الثانية من اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، يتضح تماماً وجود إبادة جماعية ارتكبت ضد الهوتو عام ١٩٧٢، نفذتها الدولة ضد إحدى مجموعاتها العرقية. فطبقاً للمادة الثالثة قام النظام بالتآمر والتحريض المباشر والعلني وارتكاب الإبادة الجماعية ضد الهوتو الأقلية السياسية بالبلاد بقصد تدمير الجماعة كلياً.

أيضاً، تحقق الهدف من إتيان جريمة الإبادة الجماعية، بإبادة أهم جزء بجماعة الأغلبية وهو النخب المثقفة – الذكور-. مما يؤكد النية المبيتة على التخلص نهائياً من النخبة الهوتوية وبالأخص الذكرية. وهكذا، تكاملت أركان الجريمة مادياً ومعنوياً.

أيضاً، لم يتم محاكمة أحد الجناة المعتدين طبقاً للمادة الرابعة والتي تنص على معاقبة مرتكبو إبادة جنس أو أي من الأفعال المذكورة في المادة الثالثة. هذا، وقد نصت المادة السادسة (على محاكمة الأشخاص المتهمون بارتكاب إبادة جنس أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي أرتكب الفعل على أرضها أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص). وبالفعل فقد ارتكب النظام الحاكم والجيش البوروندي هذه الأفعال في حق إحدى الجماعات العرقية بالدولة ومع ذلك فقد نجا الجناة بفعلتهم الشنعاء.

يبدو أن اتفاقية الإبادة تجنبت التنويه إلى تورط الدولة في اقتراف جريمة إبادة الجنس[١٩]. وهو ما جعل الحكومة البوروندية تخطط وتنفذ هذه الإبادة بكل بساطة دون الخوف من الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية.

ب- الإبادة الجماعية للتوتسي عام ١٩٩٣

استمرت سياسات الاستبداد الموجهة بشكل خاص تجاه الأغلبية العرقية من الهوتو، حيث تم حرمانهم من التعليم والتوظيف ومن المؤسسات الرسمية المهمة مثل مؤسسة الجيش حتى مجيء الرئيس بايويا عام ١٩٨٧، الذي رغم موافقته على مشاركة الهوتو في بعض المؤسسات لكنه لم يقبل في الوقت نفسه إشراكهم في مؤسسة الحكم الرئيسية وهي المؤسسة العسكرية، وكذا من السيطرة على بعض المناصب المهمة التي مُنحت فقط للتوتسي. وبالرغم من تلك السياسة فقد حصل الهوتو لأول مرة في تاريخ البلاد على القيادة عام ١٩٩٣، إلا أن تلك التجربة الوليدة تم اغتيالها من قبل المؤسسة العسكرية بعد ثلاثة أشهر فقط.

وذلك بقتل الرئيس البوروندي نداداي في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ كما سبق الإشارة، الأمر الذي تمخض عنه تدهوراً في حالة الأمن بالبلاد؛ بسبب قيام المتطرفين الهوتو بالانتقام من التوتسي الأبرياء في الريف، وكانوا يحملون المناجل والرماح والسكاكين وانتقلوا من قرية لأخرى ومن منزل لآخر لقتل كل من يقابلهم من التوتسي[٢٠]. وكالمعتاد، كان قمع

الجيش سريعاً ، استهدف جميع الهوتو بغض النظر عن المشتركين بشكل فعلي في عمليات القتل. بذا، نفذ أعضاء مجموعات التوتسي المسلحة والقوات المسلحة عمليات قتل انتقامية من المدنيين الهوتو العزل (غير المسلحين) بشكل رئيسي، من ناحية أخرى ، تم مهاجمة مدنيو الهوتو بشكل منظم من التوتسي؛ وفي بعض الأحيان ساعد مدنيو توتسي - أحياناً من قبل لاجئي التوتسي الروانديين - مدنيو الهوتو[٢١].

وتمثلت دوافع المدنيين الهوتو في المشاركة من حالات القتل في الخوف وطاعة السلطات المنظمة للعنف، بالإضافة أيضاً إلى الحصول على المكاسب المادية ؛ فقد كانت المجازر مصحوبة بنهب وسلب ملكيات الضحايا مع الحصانة من العقاب[٢٢].

وتمثل الجناة – المنظمون - لأعمال القتل في زعماء حزب الهوتو وجبهة الدفاع الديمقراطية[٢٣]. ومن المسلم به أن بعض مديري المقاطعات الذين عينتهم السلطة الجديدة قد أظهروا حماساً مفرطاً وتشدد كبير في تفسير تصريحات قادتهم بسبب قلة كفاءتهم وخبرتهم. ولهذا ، فإنهم لم يكونوا في مستوى مسؤوليتهم عن منع ارتكاب هذه المذابح. بل إنهم اتهموا في بعض المقاطعات والبلدات بتشجيع ارتكاب هذه المجازر أو التحريض على ارتكابها. وفي الوقت نفسه، لم يبد الجيش دائماً من جانبه أي اعتدال في عملياته الانتقامية([٢٤]).

تحولت المدارس والكنائس إلى أماكن للقتل؛ فتم إلقاء القبض على المعلمين التوتسي وجمعهم ومن ثم حرقهم أحياء [٢٥]. على العموم فقد قتل التوتسي في أماكن كثيرة بالبلاد بعد تعرضهم للتعذيب، ثم تركت الجثث المتعفنة بالشوارع [٢٦].

جاءت أيضاً الغالبية العظمى من ضحايا مجازر أكتوبر ١٩٩٣ من فئة الذكور بجماعة التوتسي، وبخاصة من أعضاء حزب أبرونا* والجيش

وأيضاً الأثرياء[٢٧]. وهكذا، تم استهداف الذكور باعتبارهم جزء من هذه الجماعة العرقية كسياسة عامة لجرائم الإبادة سواء كان من الهوتو أو التوتسي.

على كل حال فقد وصلت أعداد القتلى الذين سقطوا نتيجة العمليات المسلحة للطرفين (مجموعات الهوتو المُسلحة ومجموعات التوتسي المسلحة) إلى ٥٠ ألف نسمة من المجموعتين بين أكتوبر وديسمبر ١٩٩٣[٢٨].

اعترفت منظمة الأمم المتحدة بأحداث أكتوبر ١٩٩٣ أعمال إبادة جماعية موجهة ضد الأقلية العرقية طبقاً لتقرير لجنة التحقيق الدولية عام ١٩٩٦، على الرغم من تناقض نتائجها عن تقرير لجنة تقصي الحقائق، التي أصدرت تقريرها قبل عام من ذلك. لذا، سوف نفرد بعض الصفحات للوقوف على ما جاء من معلومات بهذه التقارير مع محاولة تحليلها في ضوء اتفاقية إبادة الجنس البشري.

وقد طرحت البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي عدة تساؤلات مهمة حول الأحداث ومنها: كيف لم يتم إبلاغ الرئيس نداداي بالانقلاب واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لضمان حمايته وإفشال ذلك الانقلاب؟ فقد انتشرت الشائعات بشكل متواصل في العاصمة بوجمبورا بهذا الشأن منذ عودة الرئيس في ١٨ أكتوبر ١٩٩٣. كيف يمكن تفسير عدم نقل رئيس الجمهورية إلى مكان أسلم بدلاً من عودته إلى القصر وذلك بعد التأكد من الانقلاب؟ كيف يفسر وجود المسئولين عن انقلاب ٣ يوليه ١٩٩٣ والذين كانوا في سجن رومونج في مكان التنفيذ يسيّرون الأعمال ثم يفرون باطمئنان إلى الخارج؟ وهل تم فعلاً تنفيذ التدابير المتوخاه لتشديد الحراسة على سجن رومونج والحيلولة دون الإفراج عنهم؟ هل كانت التدابير المعلنة والأوامر الصادرة كافية لتحقيق أهدافها؟؟ وإذن كيف نجح الانقلابيين في مسعاهم؟ والجواب على ذلك أنهم قد نجحوا لأن هذه التدابير ووسائل التأمين غير كافية لوجود قصور في تنفيذ الأوامر الصادرة[٢٩].

وتوضح هذه التساؤلات السابقة تواطؤ الجيش مع المتمردين للقضاء على رأس الدولة وعلى الديمقراطية نهائياً، لعلمهم التام بمدى أهمية هؤلاء الأشخاص بالنسبة للأغلبية وللمجتمع، ولخطورتهم على سلطتهم المتهاوية.

كما ذكرت البعثة في تقريرها أيضاً أن جزءاً فقط من الجيش ثار على الحكم وليس الجيش بأكمله وأن من الجائز أن يكون قد نفذ هذا الانقلاب جنود مدربون على أيدي ضباط الصف وبعض كبار الضباط الذين شارك بعضهم في انقلاب ٣ يوليه ١٩٩٣. في حين يرى آخرون أن هؤلاء الجنود وضباط الصف يخفون وراءهم المدبرين الحقيقيين للانقلاب والذين يوجد بعضهم في الجيش وفي المجتمع المدني. وربما كان بين المتورطين بعض زعماء المعارضة أيضاً. ولكن لم يتوصل أعضاء البعثة لأسماء هؤلاء [٣٠]. وهكذا، كان الجيش دائماً مصدر القلق والاضطرابات على مدار فترة الثلاثين عاماً الأخيرة ببوروندي. كما أن المنظمون للانقلاب انتموا للجيش والمجتمع المدني ورجال الأعمال وزعماء المعارضة الذين خسروا المميزات الكثيرة التي تمتعوا بها أثناء حكم الأقلية.

استنتجت أيضاً لجنة تقصّي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ببوروندي في تقريرها بأن مجازر ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ لم تكن ضمن أية خطة مبيتة صممها الهوتو لإبادة مجموعة التوتسي العرقية، ولكنها جاءت نتيجة الانقلاب والاغتيالات السياسية التي حدثت في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣. ومن وجهة النظر هذه، كانت المجازر نتيجة تلقائية لازدياد سخط غضب الفلاحين الهوتو؛ بسبب خسارة رئيسهم المعين لأول مرة بانتخابات حرة ديمقراطية. وقد ارتكب المتمردون وشركاؤهم بقيامهم بهذا الانقلاب والاغتيالات السياسية جريمة خطيرة. فهم بالتالي الذين يتحملون المسئولية الرئيسية في هذه الأحداث الأليمة والمأساوية. ولكن هذا لا ينقص من المسئولية التي تقع على السكان الذين قتلوا بعضهم البعض[٣١].

كما يقع جزء من المسئولية على كاهل القادة السياسيين الذين لم ينتبهوا بقدر كاف أثناء الحملات الانتخابية وخلال الأحداث في آثار تصريحاتهم على المنتمين إلى أحزابهم السياسية. كما يتعين على الهوتو والتوتسي والجيش أن يتحمل كل منهم جزء من المسئولية عن هذه المجازر[٣٢].

على أية حال، بعد عام واحد فقط من التقرير السابق، استنتجت لجنة التحقيق الدولية ببوروندي في تقريرها عكس ما جاء بتقرير لجنة تقصي الحقائق من أن هذه المجازر الجماعية التي أقيمت لرجال التوتسي ونسائهم وأطفالهم في التلال بجميع أنحاء البلاد لا يمكن إرجاعها إلى رد فعل تلقائي متزامن أبدته مجموعة مزارعي الهوتو ضد جيرانهم بسبب

مقتل الرئيس، وإنما كان بهدف القضاء على مجموعة التوتسي العرقية بالكامل. تلك المجموعة التي لم تتعرض للقتل نتيجة العنف الموجه ضدهم بسبب مقتل الرئيس نداداي، وإنما نتيجة مطاردتهم وقتلهم بشكل منظّم. وكان ذلك دليلاً كافياً من وجهة نظر اللجنة لإعمال الإبادة الجماعية ضد الأقلية التوتسي[٣٣].

أيضاً، رأت تلك اللجنة أن تعرض التوتسي لأفعال الإبادة الجماعية في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣، وفي الأيام التالية بتحريض من بعض المسئولين والزعماء في جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي وصولاً إلى مستوى الكوميونات* وبمشاركتهم، وأن اشتراك الكثير من مزارعي الهوتو في المجازر لا يمكن إرجاعه إلا إلى التحريض والاقتداء بزعمائهم. وأن الأدلة المتوافرة لا تكفي لتحديد ما إذا كان زعماء من مستوى أعلى قد تولوا مهمة تخطيط أفعال إبادة جنس أو أصدروا الأوامر بارتكابها. وأظهر تقرير اللجنة كذلك أن أعداد من الهوتو قد قتلوا على أيدي أفراد الجيش عشوائياً ومدنيين من التوتسي. وبالرغم من عدم الحصول على أي دليل يوحى بأن عمليات القمع قد تم التخطيط وإصدار الأمر بارتكابها مركزياً. فقد ثبت أن السلطات العسكرية على جميع مستويات القيادة لم تبذل أي جهد لمنع هذه الأفعال أو وقفها أو المعاقبة عليها. ولذا انتهت اللجنة إلى أن إحجام السلطات العسكرية عن القيام بذلك يحملها مسئولية هذه الأفعال[٣٤].

وعموماً، عاش الهوتو طوال فترة الحكم الملكي كمواطنون من الدرجة الثانية (على المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي). فلم يتم منحهم نفس الاهتمام ولا نفس الامتيازات التي كانت للتوتسي على الرغم من كونهم مواطنون بوروندیون، وعلى سبيل المثال عندما يقتل شخص من الهوتو نقول قتل ومع التوتسي نستخدم مصطلح الإبادة الجماعية، مما يظهر انعدام العدالة بين الطرفين. كذلك لم تضم اللجنة تحقيق جنائي وإنما أجرت مجموعة من الحقائق غير المنضبطة والمتباينة من الأشخاص الذين ينتمون لطرف واحد في الصراع. وكذا، لم تقدم أدلة مادية. إلى جانب، ظروف انعدام الأمن والأساليب المستخدمة وعدم كفاية الموارد المخصصة للتحقيق وعدم إمكانية الوصول إلى الشهود الأكثر أهمية بسبب معارضة الجيش أو عدم قدرة المحققين على توفير الحماية اللازمة، والعمل بشكل وثيق مع الجزء الرئيسي في الصراع

وهو قوات الأمن المنحازة حيث يزعم أنهم مسئولون عن وقوع انقلاب أكتوبر، فكل هذه الأمور كانت كافية لفشل هذه التحقيقات[٣٥].

وهنا رأت اللجنة أنه لا يوجد دليل على وجود خطة إبادية وأن هذه الإدعاءات ما هي إلا جزء من إستراتيجية تبرئة الجيش وتوريط حزب الهوتو. وعموماً فإنه لثلاثين عام، أصبحت المنافسة السياسية في بوروندي عنيفة وعرقية وقد بدأت الحرب الأهلية التي استمرت لمدة عقد من العنف، فقد كان عام ١٩٩٣ اللحظة الحاسمة للكثير من التوتسي الذين شعروا بأنهم ضحايا الإبادة الجماعية[٣٦].

ويبدو تأثير أحداث رواندا بالاعتراف بوجود جريمة الإبادة الجماعية من قبل منظمة الأمم المتحدة على تقرير تلك اللجنة.

عموماً، اتسمت رؤية الهوتو للأحداث بالضبابية الشديدة بعد مقتل الرئيس نداداي مما أثر ذلك سلباً على تصرفاتهم فاتخذوا القرار الخاطئ بقتل أعضاء جماعة التوتسي العرقية، مما يحملهم مسؤولية عمليات القتل التي استمرت طوال عام ١٩٩٣ وبالتالي مسؤوليتهم عن أحداث الإبادة عامئذٍ.

وظهر من ذلك ازدواجية العدالة حيث تمت بالفعل إبادة جماعية نفذتها الدولة البوروندية ضد إحدى مجموعاتها العرقية الهوتو عام ١٩٧٢ ولم يعترف بها دولياً، في حين تم اعتراف الأمم المتحدة بأحداث عام ١٩٩٣ كأعمال إبادة جماعية نفذتها جماعة الهوتو ضد مجموعة التوتسي العرقية وهذا تناقض واضح!!

ثانياً: إشكالية الهوتو والتوتسي جناة وضحايا

ساعدت السياسات الحاكمة في بوروندي على غرس الكره العرقي بين فئات الشعب وازدياده بمرور الوقت، إضافة إلى نشر الفكر المتطرف تجاه الهوتو منذ عام ١٩٦٥، كما عملت على تشويه سمعة هذه الجماعة. واستهداف نخبتها بالقتل وتتبعتها عن طريق إعداد قوائم بأسماء من تتم إبادتهم منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢. بهذا، تم خلق حالة استعداد للقتل دوماً بالبلاد، ولهذا تلقت القوات الحكومية والقوات الشعبية (شباب رواغاسوري) الدعم من السلطات الحاكمة لعدم وجود مفهوم العقاب والانفلات القانوني ببوروندي.

فقد خشي التوتسي في جميع أنحاء البلاد من عقيدة الإبادة الجماعية دائماً لثلاثون عاماً. حيث كان للأنظمة الحاكمة دور في إقناع عقول المدنيين التوتسي بفكرة المؤامرة التي يحيكها الهوتو للتخلص منهم، وأنهم يخططون لتشكيل إمبراطورية تجمع بوروندي ورواندا والجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لتسيطر على جماعات البانتو[٣٧].

فقد شن التوتسي حملة واعية ومخططة لإثبات أحداث عام ١٩٩٣ ضمن الإبادة الجماعية، لإلقاء التهم جميعها على جماعة الأغلبية العرقية. فكانت سياستهم تتسم بالتخطيط الجيد والتنظيم والاحتراف؛ وخلق أجواء وظروف أدت في النهاية لأحداث ١٩٩٣. كما سنرى.

فقد طالب الرئيس نداداي في اجتماع جيتيغا عام ١٩٨٩ (للمصالحة الوطنية) بالاعتراف بعمليات القتل أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٢، ١٩٨٨. ومن ثم، العمل على بناء مجتمع ديمقراطي موازي مع نظام قانوني لمنح الجميع حقوق متساوية ، كما ذكر في خطاب له أن البلاد لم تكن مستعدة لانتخابات عامة؛ بسبب النمطية العرقية المعادية التي تكرس الصراع والانفصال، وقدم اقتراح تضمن حاجة البلاد إلى عشر سنوات للانتقال إلى الديمقراطية، وأن تقوم السلطة الحالية بتحرير تدريجي للعملية السياسية والسماح بالتعددية الحزبية والديمقراطية وإمكانية مشاركة جميع المواطنين في الخدمة العسكرية بغض النظر عن انتمائهم العرقي[٣٨]. وهكذا، كان نداداي يدرك خطورة عملية التحرر السريعة التي من الممكن أن تقودهم إلى الفوضى لا إلى الديمقراطية الحقيقية التي أرادوها.

وقد نوه نداداي في ختام كلمته إلى ضرورة الاستماع إلى مختلف الآراء حتى تتطور الديمقراطية من خلال تبادل الأفكار وليس إطلاق النيران. ونتيجة هذا، أودع في الحبس الانفرادي في سجن رومونج لمدة ثلاثة أشهر، وتم تعذيبه ولم يحصل على حريته إلا بتدخل منظمة العفو الدولية وبعض منظمات حقوق الإنسان الدولية الأخرى[٣٩].

وهكذا، يتضح أن اقتراح نداداي هذا كان من شأنه أن يجنب بوروندي بحور الدماء التي جرت عام ١٩٩٣، كما أنه أثبت بالدليل الواضح على عدم رغبة النظام السابق له في السير ناحية الديمقراطية بجدية ولكنه

كان مجبراً عليها، الأمر الذي أدى لوأدها في نهاية الأمر، فقد وافق بايويا على قبول النتيجة متوقعاً فشل نداداي.

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٩٢؛ أي قبل الانتخابات بعام تقريباً، تقدم نداداي باقتراح آخر تضمن تقدم بايويا للانتخابات كمرشح لجميع الأحزاب السياسية وليس حزب اتحاد التقدم الوطني فقط، على ألا يتقدم نداداي للترشح للرئاسة، كما دعم حزب الهوتو حملته الانتخابية، وجه نداداي هذه الرسالة لبايويا بعد أن أصبح حزب الهوتو حزباً شرعياً بحوالي شهرين فقط. وأضاف أيضاً، مشاركة حزب الهوتو في الانتخابات التشريعية. وهكذا، تكون أغلبية البرلمان من حزب الهوتو في حين ينتمي الرئيس لحزب آخر مما يجعل السكان يعتادون تدريجياً رؤية وجهات النظر المختلفة ومناقشتها، ومن ثم تستطيع الجماعات السياسية المختلفة الأعراق العمل معاً. كل ذلك لإدارة التغيير. وقد فشل هذا الاقتراح في تغيير رأي بايويا[٤٠]. بسبب النبرة الاستعلائية والتعنت الشديد منهم. فقد اعتادوا على الانفراد بالسيطرة على الحكم والممارسة العنصرية.

لم يقتصر نداداي على ذلك بل استمر في محاولات تجنيب البلاد مخاطر التفرقة العنصرية لذلك أرسل مبعوث آخر إلى بايويا من مجموعة التوتسي من بوروري جيلز بيمازوبوتي BimazubuteGilles وعندما رفض الرئيس بايويا ذهب نداداي بنفسه إليه، ولكن رفض بايويا اقتراحات الأخير بسبب عدم رغبته في مشاركة الهوتو في البرلمان أو أن الجيش التوتسي سوف يقف بالمرصاد إذا خسر بايويا الانتخابات. وهو ما حدث بالفعل بعد فوز نداداي في تلك الانتخابات إلا أنه اغتيل على أيدي عناصر الجيش في بوجمبورا[٤١].

أوضح الرئيس نداداي في مؤتمر صحفي له قبيل مقتله في ٤ أكتوبر ١٩٩٣ بنيويورك، أنه لم يرجو أن يكون رئيساً سوى أنه لا يريد إراقة أي دماء في بوروندي، وأنه يريد بناء المجتمع، وأن تتم المساواة بين الشعب بشكل فعلي وليس مجرد شعارات، وأن تكون الحرية والعدالة متاحة للجميع[٤٢].

وعلى كل حال ففي ٢١ أكتوبر ١٩٩٣، قتل الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية ونائبه ورئيس الاستخبارات وغيرهم. وقد خلق اغتيالهم فراغ بالسلطة السياسية الشرعية، خاصة وأنه بموجب الدستور أن يشغل

رئيس الجمعية الوطنية منصب رئيس الجمهورية في حالة وفاة الأخير. وهكذا، استخدم المتآمرون المحكمة الدستورية كورقة سياسية للضغط. بل وحاولوا تبرير القتل بأن هؤلاء المسئولين كانوا يضعون الدستور في إحدى أيديهم وبالأخرى السلاح لقتل من يصل إلى السلطة[٤٣]. وهذا، يوضح التخطيط والنية المبيتة على إبادة التجربة الديمقراطية ومن ثم تكرار مسلسل إبادة النخبة الهوتوية واستمرار سيطرتهم على البلاد حتى وإن كان بقتل رئيس البلاد المنتخب.

ويبدو من خلال تطور الأحداث أنه لم يدر قتالاً بين الانقلابيين ووحدات الجيش المكلفة بصدهم وتأمين حماية رئيس الجمهورية، بدليل عدم وجود جرحى وقتلى بين صفوف الجيش أثناء الانقلاب. مما يؤكد وجود تواطؤ بينهم أو على الأقل اتفاق بين الانقلابيين وجزء من الجيش [٤٤].

وعلى الرغم من عدم تصريح أية جهة مسئوليتها عن الانقلاب رسمياً، فقد لعب الجيش دوراً رئيسياً في اغتيال رئيس الدولة. وأدت تلك الأحداث إلى إضعاف حزب الهوتو نتيجة الاتهامات التي وجهها له التوتسي حول تحريضه على المذابح التي قام بها الهوتو ضد التوتسي بعد اغتيال الرئيس[٤٥]. وذلك بهدف إشغال الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي عن الانقلاب ومحاكمة القتلة باتهام حزب الهوتو. ليس هذا فقط ، وإنما عمل النظام كذلك على نشر الشائعات حول خطر الهوتو لخلق حالة من الاستعداد لقتل هذه الجماعة .

وبالفعل عندما وصل الرئيس نداداي إلى السلطة انتشرت الشائعات بأنه يعد خطة للتخلص من التوتسي وأن الوزراء الهوتو يشترون المناجل استعداداً لذبح التوتسي. ومهما يكن من أمر فإن سياسة نداداي كانت قائمة بالفعل على تصحيح الظلم التاريخي الذي عانى منه جماعة الهوتو ، فسمح لهم بالتعليم والتوظيف والمشاركة في الإدارة السياسية التي حرموا منها لسنوات أسوة بجماعة التوتسي الذين تمتعوا بالتعليم وبالحق في تولي الوظائف مما جعل منهم قوة كبيرة تهيمن على كل شيء في البلاد[٤٦].

وعندما أجرى الرئيس نداداي إصلاحاً بتشكيل قوة من الشرطة، وأصدر أوامره بتقاعد قدامى ضباط الجيش، مما أدى لتأكيد شكوك التوتسي بأن

الرئيس ينوي تدبير إبادة جماعية لهم، وخاصة بعد تطبيق سياسة التمييز في المدارس والجيش وفي الإدارة الرسمية خلال فترة حكمه وهي ثلاثة شهور[٤٧].

لذا، غيرت الأنظمة الحاكمة السابقة من إستراتيجيتها وادعت بأن الهوتو يخططون لإبادة التوتسي، لشل حركة الرئاسة والجمعية الوطنية؛ وقد حاولت الحكومة والحزب الجديد (حزب الهوتو) تكذيب ما يقال لولا تلك الوثيقة التي نشرها مدبري الانقلاب في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٣ والتي ادعوا فيها تخطيط الهوتو لإبادة التوتسي[٤٨]. وذلك لتبرير انقلابهم.

وهكذا، كانت الشائعات هي بداية الأحداث دوماً يليها العنف والقتل المنظم. لتبرير أفعال المؤسسة العسكرية التوتسية ولتأكيد مخطط الهوتو أمام الجماهير لإكساب الجيش الشرعية لأعماله. فقد اتسمت الأقلية دائماً بالقوة والوعي، ويبدو أن العبرة ليست في القلة أو الكثرة ولكن بمدى الفاعلية.

بهذا، استطاعت جماعة الأقلية الحاكمة التخلص من النخبة الهوتوية المسيطرة عام ١٩٩٣ دون المساس بها، ولكن بإلقاء اللوم على الأغلبية الهوتو لحالات القتل التي حدثت آنذاك. وبالتالي خططوا لكل شيء بنشر الفوضى التي أدت لانهيار الديمقراطية ثم انتشار حالات العنف والعنف المضاد ومن ثم اتهام الهوتو بالإبادة الجماعية في النهاية لإثبات ما ذكروه عنهم دوماً منذ عام ١٩٦٩.

وعلى أية حال، فقد فشلت السلطات الحاكمة في بوروندي منذ ١٩٦٢-١٩٩٣ في إدارة البلاد، والقضاء على أسباب الصراع، بل وأنها استخدمت مختلف الطرق لإذكاء نيران الفرقة بين المجموعات العرقية الأمر الذي تمخض عنه سقوط المئات بل الآلاف من الضحايا من الجانبين لتدخل البلاد أخيراً في حالة حرب أهلية لمدة ١١ عاماً.

هوامش البحث

(١) أيمن عبد العزيز سلامة ، ***المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية***، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ، ص ٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

* ومن هذه الشخصيات الهوتوية البارزة عام ١٩٦٢ جين نذُوابيكي Jean Nduwabike رئيس النقابات المسيحية والأمين الوطني لحزب الشعب، وسيفيرين نديزورواها Severin Ndinzurwaha السكرتير الدائم للنقابات المسيحية وباسيلي نتاومينياكازيري NtawumenyakaziriBasile المدير التنفيذي لحزب الشعب والأمين الوطني لاتحاد المعلمين وغيرهم.

وعام ١٩٦٥ قتل جيرفيس نيانجوما Gervais Nyangoma من مكتب رئيس الوزراء، وإميلي بوكومي Emile Bucumi رئيس الجمعية الوطنية، وبول ميريركانو Paul Mirerekano نائب رئيس الجمعية الوطنية، وسيلفيستر كاليبوامي Sylvestre Kalibwami رئيس البرلمان، وبول نبيرانتيزا Paul Nibirantiza رئيس حزب الشعب، وبيير بورارومي Pierre Burarume وزير الاقتصاد السابق، وإجناس نديمانيا Ignace

Ndimanya عضو البرلمان وغيرهم. هذا ما حدث عام ١٩٦٩ ومنهم ملازم أول تشارلز كارورير Charles Karolero عضو في هيئة الأركان العامة، وجيروم نتونجومبوراني Jérôme Ntungumburanye وبول روسيج Paul Rusing.

(3) Célestin Hitimana,**Les Obstacles Procéduraux la Répression Interne des Crimese Guerre et des Crimes contre l'Humanité**,Ottawa, Canada, 2009,pp.259-260 ; Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**From Bloodshed to Hope in Burundi Our Embassy Years During Genocide**, University of Texas Press,2007**,**p.28.

(4) Célestin Hitimana,**Op.Cit.**,p.275; Elyse Ngabire, **Le « Plan Simbananiye », a-t-il existé ?, 1972 Massacres et Répression Enquêtes et Témoignages**, Iwacu les Voix du Burundi ,Le Magazine,No.5, Avril 2012,p.36 .

(5) René Lemarchand,**The Burundi Killings of 1972**,Online Encyclopedia of Mass Violence, June 2008,pp.7-8.

(6) J.Isaac Bizimana, **LaConstruction D'une Domination Etatique : Le cas Singulier du Burundi Contemporain** ,Universite Laval Quebec,Avril 2002**,**pp.225-227.389-390 ; Lonzen W. Rugira , **The Cultural Geography of Insecurity in the African Great Lakes Region: Rwanda, Burundi and the Democratic Republic of the Congo**, Howard University, Washington, D.C.,May 2011,p.72 ; Le Plan Arthemon Simbananiye D'extermination des Hutu www.burundi-agnews.org.

(7) Célestin Hitimana ,**Op.Cit.,** pp.280-281.

(8**) Ibid,** pp.281-282**.**

(9**) Scandale d'une Enquête de l'ONU au Burundi Une Analyse Critique du Rapport S/1996/682 de L'ONU sur le Putsch Sanglant du**

21 octobre 1993, Bruxelles, Février 1997,pp.44-46; Christian Sendegeya, **What it will Take to Bring Peace and Development to Burundi**, EIR,Volume 24, Number 49, December 5, 1997 ,p.67.

* حركة روغاسوري الثورية: يعود تكوين هذه الجماعة إلى عام ١٩٥٩، وهدفت إلى المزيد من التفاهم المتبادل والسلام وتوجيه شباب التوتسي نحو شكل أكثر نضجاً للقومية، لغرس شعور التفاهم المتبادل بين الأجيال القادمة من القادة، والتأكيد على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين. وقبل الاستقلال بفترة وجيزة، عملت الحكومة على استخدامهم كأساس للحفاظ على السلام والنظام في بوجمبورا. وفي ١٠ فبراير ١٩٦٧، تم اندماج جميع المنظمات الشبابية بالبلاد في هذه المجموعة الكبيرة.

Ellen K. Eggers,**Op.Cit.**,p.69,70.

(10) Célestin Hitimana , **Op.Cit.,**pp.251-252.280; Christian Sendegeya, **Op.Cit.,**p.67; J.Isaac Bizimana, **Op.Cit.**,pp.277-278; René Lemarchand,**The Burundi Killings of 1972,Online Encyclopedia of Mass Violence, Op.Cit.**,pp.5-6 ; Marvin Howe**,African Seeking U.S. Hearing On Burundi Killings,** The New York Times,March 8, 1987, **,** Section 1; Part 1, p. 20; Liisa H. Malkki, **Purity and Exile : Violence, Memory, and National Cosmology Among Hutu Refugees in Tanzania**, The University of Chicago Press, Chicago,1995,p.32-34; Béatrice Pouligny, Simon Chesterman and Albrecht Schnabel (Editors) , ,**After Mass Crime: Rebuilding States and Communities**, United Nations University Press,2007,pp.173-174 .

(11) Warren Weinstein ,**Ethnicity and Conflict Regulation: The 1972 Burundi Revolt**,Africa Spectrum,Vol. 9, No. 1 (1974), p.44.

(١٢) وثائق الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الحادية والخمسون، البند ١١ (د) من جدول الأعمال المؤقت، تقرير مقدم من السيد فرانسيس دنغ ممثل الأمين العام عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٩٥/١٩٩٣، ص ٨.

(13) J.Isaac Bizimana, **Op.Cit.**,p.280 .

(14) René Lemarchand ,**The Burundi Killings of 1972,Online Encyclopedia of Mass Violence**, June 2008,pp.7-8; Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**From Bloodshed to Hope in Burundi Our Embassy Years During Genocide**, Op.Cit.,p.28; René Lemarchand ,**The Dynamics ofViolence inCentral Africa**,pp.129-132.

(15) René Lemarchand ,**The Dynamics ofViolence inCentral Africa**,pp.129-132.

(16) Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**Op.Cit.**,p.28; Liisa H. Malkki, **Op.Cit.,**p.2; Eva Palmans ,**Médias et Politique en Situation de Crise: le Cas du Burundi [Media en Politiek in Situatie van Crisis: Burundi ais Gevalsstudie**] Universiteit Antwerpen, 2008,pp.70.72.

(17) J. Greenland , **The Reform of Education in Burundi: Enlightened Theory Faced with Political Reality: Comparative Education**, Vol. 10, No. 1 (Mar., 1974)**,**p.60; **Katholische Blätter für weltanschauliche Information,Nr. 22 38.** Jahrgang Erscheint zweimal monatlich Zürich, den 30. November 1974**,**p.245 .

(18) Célestin Hitimana,**Op.Cit.,**p.272.

(١٩) محمد رفعت، ***نفي الآخر*** جريمة القرن العشرين، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ص ٧٩-٨٠.

(20) Edward L. Nyankanzi,**Genocide: Rwanda and Burundi**, Schenkman Books, Inc.,1998,p.46 .

(21) Tom Bundervoet **, Livestock, Land and Political Power: The 1993 Killings in Burundi**, journal of Peace Research,Volume.46, Number. 3, May 2009,p.361; Amnesty International,**Burundi Armed Groups Kill without Mercy**, 12 June 1996,p.1.

(22) Tom Bundervoet**,Op.Cit.**,pp.359-360.

(23) René Lemarchand,**Genocide in the Great Lakes: Which Genocide? Whose Genocide?** USAID/Accra ,1998, Working Paper,p.8.

(24) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن،** مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي، ص٢٤.

(25) Edward L. Nyankanzi,**Op.Cit.,**p.46 .

(26) **Ibid,**p.46 .

* تم تأسيس حزب أبرونا السياسي بمورامفيا في أواخر سبتمبر ١٩٥٩، ونجح رواغاسوري في كسب دعم غالبية بيزي، وكان الغرض من الحزب رسمياً التوجه الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي للأمة ضد أي شكل من أشكال التعصب والعنصرية القبلية والتمييز الديني أو الاجتماعي ومحاربة الظلم والنضال من أجل الديمقراطية. أيضاً، هدف الحزب إلى الحصول على الحكم الذاتي لبوروندي والضغط من أجل المزيد من المؤسسات الديمقراطية والحفاظ على النظام الملكي والفصل بين السلطات مع تنظيم انتخابات حرة ومباشرة لجميع البالغين من الرجال والنساء، والحق للجميع في الترشح للانتخابات. قام الحزب على المبادئ المسيحية من المساواة والعدالة واحترام الجيران، ولذا واجه مختلف الصعوبات في الأشهر الأولى من وجوده. فقد استخدم كأداة للشعب على نطاق واسع للحصول على الاستقلال. وبذلك اصطدم مع الإدارة البلجيكية. إلا أنه حقيقةً لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية في بوروندي.

Annelies Kindt,**Rwagasore,Uprona en de Dekolonisatie van Burundi (1958-1962)** BTNG | RBHC, XXXII, 2002,pp.421.422,427-429.

(27) Tom Bundervoet**, Op.Cit.,**p.357.361; Eva Palmans,**Médias et Politique en Situation de Crise: le Cas du Burundi [Media en Politiek in Situatie van Crisis: Burundi ais Gevalsstudie]** ,**Op.Cit.**,p.91 .

(28) Amnesty International,**Burundi Armed Groups Kill without Mercy**, Op.Cit.,p.1 ; Eva Palmans,**Médias et Politique en Situation de Crise: le Cas du Burundi [Media en Politiek in Situatie van Crisis: Burundi ais Gevalsstudie] ,Op.Cit.,**p.91 .

(٢٩) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي، ص١٦.

(٣٠) نفس المصدر ص ١٧.

(٣١) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي ، المصدر السابق ، ص٣٥.

Tom Bundervoet**, Op.Cit.**,p.358

(٣٢) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي، المصدر السابق، ص٣٦.

* كوميونة هي وحدة إدارية ضمن التقسيم الإداري ببوروندي وهي أكبر من المنطقة.

(٣٣) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **رسالة مؤرخة ٢٥ يولية ١٩٩٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن**، ص ٩٢.

Tom Bundervoet, **Op.Cit.,**p.358; Simon Turner, **The Tutsi are Afraid we will Discover their Secrets/on Secrecy and Sovereign Power in**

Burundi, Social Identities ,Vol. 11, No. 1, January 2005,pp.44.48

(٣٤) وثـائق الأمـم المتحـدة، مجلـس الأمـن، **رسـالة مؤرخـة ٢٥ يولية ١٩٩٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن،** ص ص ٩٢، ٩٤.

(35) **Scandale d'une Enquête de l'ONU au Burundi Une Analyse Critique du Rapport S/1996/682 de L'ONU sur le Putsch Sanglant du 21 octobre 1993,** Op.Cit.,pp.58.61.

(36) Peter Uvin,**Life After Violence A people's Story of Burundi**, Zed Books, New York,2009,p.14.

(37) Joseph Gahama ,**Conflict Prevention, Management and Resolution in Burundi**,Burundi,2002,p.9.

(38) Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**Op.Cit.**,p.33.

(39)**Ibid**.

(40)Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**Op.Cit.,**p.35.

(41)**Ibid**.

(42) **Ibid,**pp.36-37.

(43)**Ibid,**pp.39,40; Filip Reyntjens,**Constitution-Making in Situations of Extreme Crisis: The Case of Rwanda and Burundi**, Journal of African Law, Vol. 40, No. 2, Liber Amicorum for Professor James S. Read (1996) ,pp.239-240 .

(٤٤) وثائق الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي، ص ص ١٦-١٧.

(45) Willy Nindorera, **The CNDD-FDD in Burundi: The path from armed to political struggle**,No.10,2012,p.12.

(46) Lonzen W. Rugira , **Op.Cit.** ,pp.79-80.

(47) **Ibid**,pp.80-81.

(48) Filip Reyntjens,**Constitution-Making in Situations of Extreme Crisis: The Case of Rwanda and Burundi**, **Op.Cit.**, pp.239-240.

www.worldatlas.com

ثبت المصادر والمراجع

أولاً الوثائق المنشورة

- **وثائق الأمم المتحدة**
- وثائق باللغة العربية

وثائق الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الحادية والخمسون، البند ١١ (د) من جدول الأعمال المؤقت، **تقرير مقدم من السيد فرانسيس دنغ ممثل الأمين العام عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/٩٥**.

_____ ، مجلس الأمن، **رسالة مؤرخة ٢٣ فبراير ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن**، مرفق تقرير مقدم إلى الأمين العام من البعثة التحضيرية المكلفة بتقصي الحقائق في بوروندي.

_____ ، مجلـس الأمــن، **رســالة مؤرخــة ٢٥ يوليــة ١٩٩٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.**

التقارير المنشورة
باللغة الإنجليزية

Amnesty International,**Burundi Armed Groups Kill without Mercy**, 12 June 1996.

باللغة الفرنسية

Scandale d'une Enquête de l'ONU au Burundi Une Analyse Critique du Rapport S/1996/682 de L'ONU sur le Putsch Sanglant du 21 octobre 1993, Bruxelles, Février 1997.

الدوريات
باللغة الإنجليزية

Africa Spectrum,1974.

Comparative Education, 1974.

EIR,1997.

Journal of African Law, 1996.

journal of Peace Research, 2009.

Le Magazine,2012.
New York Times,1987.
Social Identities , 2005.

باللغة الألمانية

Jahrgang Erscheint zweimal monatlich Zürich, 1974.

الرسائل العلمية
باللغة الإنجليزية

Lonzen W. Rugira , **The Cultural Geography of Insecurity in the African Great Lakes Region: Rwanda, Burundi and the Democratic Republic of the Congo**, Howard University, Washington, D.C.,May 2011.

باللغة الفرنسية

Célestin Hitimana,**Les Obstacles Procéduraux la Répression Interne des Crimese Guerre et des Crimes contre l'Humanité**,Ottawa, Canada, 2009.

Eva Palmans ,**Médias et Politique en Situation de Crise: le Cas du Burundi [Media en Politiek in Situatie van Crisis: Burundi ais Gevalsstudie**] Universiteit Antwerpen, 2008.

J.Isaac Bizimana, **LaConstruction D'une Domination Etatique : Le cas Singulier du Burundi Contemporain** ,Universite Laval Quebec,Avril 2002**.**

المراجع

المراجع العربية

أيمن عبد العزيز سلامة ، ***المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية***، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

محمد رفعت، نفي الآخر جريمة القرن العشرين، القاهرة ، ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية

Ambassador Robert and Kathleen Tobin Krueger,**From Bloodshed to Hope in Burundi Our Embassy Years During Genocide**, University of Texas Press,2007**.**

Béatrice Pouligny, Simon Chesterman and Albrecht Schnabel (Editors) , ,**After Mass Crime: Rebuilding States and Communities**, United Nations University Press,2007.

Edward L. Nyankanzi,**Genocide: Rwanda and Burundi**, Schenkman Books, Inc.,1998.

Liisa H. Malkki, **Purity and Exile : Violence, Memory, and National Cosmology Among Hutu Refugees in Tanzania**, The University of Chicago Press, Chicago,1995.

Peter Uvin,**Life After Violence A people's Story of Burundi**, Zed Books, New York,2009.

René Lemarchand ,**The Dynamics ofViolence inCentral Africa**.

القواميس والموسوعات

Online Encyclopedia of Mass Violence, June 2008.

البحوث

Joseph Gahama ,**Conflict Prevention, Management and Resolution in Burundi**,Burundi,2002.

René Lemarchand,**Genocide in the Great Lakes: Which Genocide? Whose Genocide?** USAID/Accra ,1998, Working Paper.

Willy Nindorera, **The CNDD-FDD in Burundi: The path from armed to political struggle**,No.10,2012.

المصادر الاليكترونية

Le Plan Arthemon Simbananiye D’extermination des Hutu www.burundi-agnews.org.